E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2019/INF.4
27 March 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المشاورات الإقليمية بشأن تغيُّر المناخ
للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019
بيروت، 21-22 آذار/مارس 2019

وثيقة ختامية

عُقدت المشاورات الإقليمية بشأن تغيّر المناخ للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 يومي 21 و22 آذار/مارس 2019 في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وتشاركت جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تنظيم الاجتماع الذي حضره أكثر من 120 مشاركاً من مندوبين من الدول العربية وكبار مسؤولين من مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية ومنظمات للمجتمع المدني ممثلين مجموعة واسعة من القطاعات والجهات المعنية في المنطقة.

وأكّد الاجتماع على أهمية أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناخ والمعتمدة عليه، وكذلك على أهمية العمل من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو غير مجزّأ ومتكامل وشامل من خلال نَهجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان لصون أمن المياه والطاقة والغذاء في ظلّ تغيّر المناخ.

وتعبّر الوثيقة الختامية عن وجهات النظر الإقليمية بشأن الأولويات المرتبطة بتغيّر المناخ من خلال تبادل الخبرات على المستويين الوطني والإقليمي بهدف المضي قدماً في العمل المناخي في سياق خطة عام 2030. وخلُص المشاركون في الاجتماع إلى مجموعة رسائل رئيسية ستُحال إلى دورة 2019 للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

الرسائل الرئيسية

ألف- رسائل عامة

- تشير الأدلة إلى ارتفاع درجات حرارة الجو والبحر في المنطقة العربية، ويتوقع أن تستمر في الارتفاع حتى نهاية القرن وربّما ما بعده. ويؤثر هذا الارتفاع سلباً على أنماط تساقط الأمطار من حيث التغيّر خلال السنة الواحدة أو بين سنة وأخرى، ويسهم في تفاقم ندرة المياه، وارتفاع مستويات سطح البحر،

وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة وشدتها. كما يتزايد في المنطقة عدد الأيام الحارة والحارة جداً وتطول فترات الجفاف، ويتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل(*).

- المنطقة العربية قابلة للتأثر بتغيّر المناخ، وتشير التوقعات إلى قابلية تأثر معتدلة إلى شديدة عبر المنطقة. والمناطق الأشد قابلية للتأثر فيها هي الساحل والقرن الأفريقي وجنوب غرب شبه الجزيرة العربية. وتتأثر مناطق دلتا النيل والشام والمناطق الساحلية بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية المتطرفة. وتطال هذه الآثار بشكل خاص المجتمعات الساحلية ولا سيما صغار المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والرعاة الذين يجاهدون بالفعل للتكيّف مع تدهور الموارد الطبيعية. لا بد إذاً من بناء القدرات على التكيّف من أجل تحسين قدرة المجتمعات المحلية القابلة للتأثر على الصمود في وجه تغيّر المناخ.
- لا تتجاوز مساهمة المنطقة العربية 5 في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، ومع ذلك هي من المناطق الأكثر تضرراً من تغيّر المناخ وتداعياته على الموارد الطبيعية وسُبُل العيش.
- المنطقة العربية خيرُ دليلٍ على أن التقدم في تحقيق الهدف السابع المتعلق بالطاقة لم يعد من الوارد فصله عن سائر أهداف التنمية المستدامة، بل صار شرطاً أساسياً لحفز التقدم المطرد. والتصدي لأوجه الضعف في مجالات الطاقة في المنطقة العربية أولوية إنمائية لا بد منها للنجاح في تنفيذ خطة عام 2030.
- تُستكمل خطة عام 2030 باتفاق باريس وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. وينبغي العمل في الوقت عينه على جميع المستويات على تحقيق هذه الخطط الثلاث. ومن الضروري أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع سائر الجهات المعنيّة، على تنفيذ إطار سِنداي واتفاق باريس على نحو منّسق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.
- سلّم العالم بضرورة التصدي لآثار تغيّر المناخ على مستوى المدن وآن الوقت للتركيز على إجراءات التكيّف من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من قابلية التأثر بالآثار الضارة لتغيّر المناخ. ولتعزيز الإدارة المناخية على نطاق المدينة أهميته إذ أنّ تغيّر المناخ يؤثر على خدمات المياه والطاقة والغذاء والخدمات الحضرية. ولا بد من إدارة متكاملة للمياه والطاقة والغذاء والخدمات ذات الصلة للتكيّف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف من حدتها على المستوى المحلي.
- تغيّر المناخ ظاهرة معقدة تلقي بظلها على الجوانب الأمنية. ولا بد لتحليل مخاطر النزاعات أن يراعي الآثار المترتبة على قابلية التأثر بالكوارث والقدرة على التكيّف.
- تحليل المخاطر المناخية عابر للحدود في طبيعته وينبغي النظر فيه من منظور إقليمي. لذلك لا بد من تخطيط متكامل قائم على فهم واضح للمخاطر المناخية.
- ينبغي أن تتضمن السياسات المتصلة بالمناخ أهداف العمل والقضاء على الفقر وأن تراعي احتياجات المرأة، وسُبُل العيش في الريف، والحد من مخاطر الكوارث.
- يجب أن تتاح للشباب فرصةٌ للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بتغيّر المناخ وأن يكون لهم دور في العمل المناخي كشركاء في التنمية. ويمكن أن يكون التصدي لتغيّر المناخ بمثابة جبهة توحّد بين مختلف الجهات.

(*) يتوقع أن يزداد متوسط درجات الحرارة في المنطقة العربية 1.9 درجة مئوية بحلول نهاية القرن مقارنة بالفترة المرجعية (1986-2005)، أي أنه سيزداد 2.6 درجة مئوية مقارنة بفترة ما قبل الحقبة الصناعية في سيناريو الانبعاثات المعتدلة (مسار التركيز التمثيلي 4.5) و4.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن في سيناريو الانبعاثات المرتفعة (مسار التركيز التمثيلي 8.5)، وفقاً للتوقعات الصادرة في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية (ريكار).

باء- الأولويات الإقليمية

ينبغي أن يتسم العمل على تدابير التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره وبناء القدرة على الصمود في المنطقة العربية بالتكامل على المستوى المحلي والوطني والإقليمي وفيما بين الدول انطلاقاً من الأولويات التالية.

1- آثار تغيّر المناخ والتداعيات المترتبة على تدابير الاستجابة من أجل تعزيز القدرة على الصمود

- وضع تدابير مستنيرة للتكيّف مع تغيّر المناخ انطلاقاً من فهم شامل لآثار تغيّر المناخ على القطاعات الرئيسية (المياه، والزراعة، والبيئة، والصحة، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والنقل)، على أن تكون مراعية للسياق الوطني.
- لا بد من تكثيف البحوث والأنشطة المتعلقة بأثر تغيّر المناخ على التنمية الحضرية المستدامة ولسد الفجوة المعرفية، بما في ذلك ما يتعلق منها بآثار تغيّر المناخ على إمدادات المياه والنظافة الصحية ومعالجة الصرف الصحي. وتسهم هذه المعارف في التخطيط والعمل لمواجهة تغيّر المناخ على مستوى المدن.
- لا بد من إجراء المزيد من البحوث بشأن قابلية تأثر الجهات المعنيّة والقطاعات الرئيسية بتغيّر المناخ لاتخاذ تدابير التكيّف المناسبة.
- لتغيّر المناخ آثار خطيرة على صحة الإنسان، إنما يمكن الوقاية منها. فهو يسهم في تزايد الإصابة بالأمراض والوفيات، لا سيما لدى فئات السكان الأكثر قابلية للتأثر (الفقراء وكبار السن والأطفال والنساء والعاملون في الهواء الطلق). لذلك من المهم أن تأخذ نُظُم الرعاية الصحية في الحسبان المخاطر المناخية في التخطيط للخدمات وتقديمها.
- ينبغي للبلدان أن تتخذ القرارات الذكية مناخياً التي تستند إلى التطورات التكنولوجية والمعلومات والبيانات المتعلقة بالمناخ المراعية لاحتياجات القطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ. وبذلك، تحسّن من تأهبها وتحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات بفعل الظواهر الهيدرولوجية والجوية المتطرفة.
- للتنبؤات المناخية الموسمية ودون الموسمية أهمية للتخطيط القصير والمتوسط الأجل، وللحد من مخاطر الكوارث، ولاتخاذ القرارات في القطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ. ينبغي للبلدان العربية إذاً أن تدعم عمل المنتديات الإقليمية لتوقعات المناخ ومن المستحسن أن تنشئ منصات مؤسسية لتحسين التفاعل بين الجهات المقدِمة لخدمات المعلومات المناخية والقطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ.
- ينبغي للدول العربية أن تستخدم بكفاءة المؤشرات البيئية القائمة وتعمل على تعميم هذه المؤشرات والإبلاغ عنها من أجل دعم العمل المناخي.
- لا بد لخطط التكيّف واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية أن تولي اهتماماً أكبر لإدارة الفيضانات والتخطيط الحضري، بما في ذلك تشييد بنى تحتية ساحلية قادرة على الصمود ووضع خطط لحماية المناطق الساحلية من التآكل.
- وضع وتنفيذ تدابير تكيّف لدعم صغار المزارعين والمجتمعات الزراعية وصيادي الأسماك والرعاة من خلال تهيئة ما يلزم من ظروف تقنية وسياسية واستثمارية لإيجاد سُبُل مستدامة ومرنة ومتسمة بالكفاءة كفيلة بتعزيز القدرة على التأقلم مع المناخ على طول سلاسل القيمة في إنتاج الغذاء والمبيعات والتوزيع والاستهلاك.

- دعم المجتمعات القابلة للتأثر لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن تغيّر المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، وكفالة حصولها على كمية كافية ومتنوّعة من الأطعمة المغذية بنوعيّة جيّدة في ظل تغيّر الظروف المناخية.
- تكثيف أعمال البحث والتطوير والإرشاد والحوافز المالية لمساعدة المزارعين على الانتقال بشكل سلس وتدريجي إلى تدابير زراعية مكيّفة حسب المناخ.
- ينبغي استكمال تدابير التكيّف المركّزة على إدارة الموارد المائية بجهود لتحسين توفّر الموارد المائية في الزراعة واستهلاكها من قِبل مستخدمي المياه، بمن فيهم المزارعون.
- زيادة البحوث بشأن فعالية الزراعة العضوية بالنسبة إلى خصوبة التربة والإنتاجية لوضع سياسات متعلقة بالمناخ أكثر استدامة، ودراسة آثار تغيّر المناخ على المياه الجوفية وحفظ التربة.
- توسيع نطاق استخدام آليات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين القائم على مؤشرات المناخ، لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية القابلة للتأثر على الصمود في وجه تغيّر المناخ. ويستلزم هذا العمل التنويع في الاقتصادات الريفية، ولا سيما في المناطق المتأثرة بتغيّر المناخ.
- تشجيع البحوث بشأن أدوات ومقاييس رصد التكيّف واستخدامها لتقييم فعالية تدابير التكيّف المنفّذة ودعم عملية الإبلاغ عنها.

2- <u>الترابط والاتساق في السياسات من أجل العمل المناخي</u>

- ينبغي العمل على تدابير تغيّر المناخ على نحو متكامل في جميع مجالات السياسات.
- على العمل المناخي أن يكون محوره الإنسان، وقوامه البيانات الوافية، والجهات المشاركة فيه من المستويات المحلي والوطني والإقليمي من خلال تكامل عمودي بين التأهب ووضع السياسات والتخطيط وبناء التوافق.
- لا بد من التنبّه لأوجه التآزر بين التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيُّف معه والتنمية المستدامة، وضمان مشاركة أصحاب المصلحة في وضع السياسات وتنفيذها.
- لنجاح السياسات لا بد من إنفاذ فعّال للأنظمة، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالحوافز في سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه.
- اعتماد قوانين بناء وطنية خضراء صارمة ومراعية للسياق ليكون التوسع الحضري من منطلق مسؤول عن الموارد، وتلبية الطلب على الأبنية في ظل النمو السكاني في إطار المحافظة على البيئة والتراث الثقافي.
- تعزيز التخطيط المتكامل والمستدام لاستخدام الأراضي لتجنب تعدي الأراضي الحضرية على الأراضي الزراعية والغابات والتراث البيئي والنُظُم الإيكولوجية.
- تشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة والمستدامة في النقل العام والخاص والصناعي داخل البلد وبين البلدان وعبر المناطق.
- اعتماد الممارسات الزراعية المراعية للمناخ التي تدمج بين أهداف الأمن الغذائي والتكيُّف والتخفيف.
- تحديث المساهمات المحددة وطنياً والسعي إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الخطط الإنمائية الوطنية.
- تعزيز التفاعل بين تغيّر المناخ والترابط بين المياه والطاقة والغذاء لتشجيع نَهجٍ مستدام ومبتكر في السياسات والتخطيط وصنع القرارات في القطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ.

- التأكد من فهم الاعتبارات والسيناريوهات المتعلقة بتغيّر المناخ ودمجها في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وفي عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية.
- تيسير الاستثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء المترابطة لزيادة الأمن في الإمدادات والتوصّل إلى إنتاج أفضل للطاقة النظيفة.
- ينبغي أن تتقيد الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ، أكانت للتخفيف و/أو التكيُّف، التي تتخذها الدول وسائر الجهات الفاعلة على جميع المستويات، بالمبادئ الأخلاقية للإنصاف والعدل والتضامن ومنع الضرر والنزاهة العلمية في اتخاذ القرارات والمفاوضات.
- يمكن أن تسهم زيادة التبادل بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة في تعزيز التفاهم المتبادل والروابط بين القطاعات.

3- الابتكار التكنولوجي

- إنشاء مسارات للتأثير تسهّل اقتراح ابتكارات وحلول واعدة تم التحقق من صحتها من الناحية التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واعتمادها على نطاق واسع لإحداث تغييرات إيجابية واسعة النطاق.
- دعم وتشجيع الابتكارات التكنولوجية التي تسهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. تتيح التكنولوجيات الخضراء فرصة لاعتماد نُظُم ملائمة للبيئة تُنتج أكثر باستخدام موارد أقل، وتنجم عنها كميّة أقل من انبعاثات الكربون والحرارة. فدور مثل هذه النُظُم أساسي في تحقيق المقاصد المرتبطة بتغيّر المناخ وتحسين الرفاه.
- لا بد من بذل جهود كبيرة لتحسين البحث والابتكار في المنطقة العربية من أجل المضي في تمييز التكنولوجيات الملائمة وتكييفها إزاء التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة، لا سيما من منظور الترابط بين المياه والطاقة والغذاء.
- تعزيز البحث والتطوير والابتكار في مجال الطاقة المستدامة والتكنولوجيات والخدمات البيئية من أجل خفض التكاليف، انطلاقاً مما تتمتع به البلدان العربية من موارد شمس ورياح للطاقة المتجددة، لمساعدة الدول العربية على الإمداد بطاقة منخفضة الانبعاثات، آمنة، موثوقة وميسورة التكلفة.
- زيادة القدرة على الابتكار التكنولوجي من خلال سياسات عامة محددة وتزويد رياديي الأعمال بما يلزم من حاضنات وتمويل وحوافز لتوسيع نطاق الابتكار.
- التشجيع على تنويع مزيج الطاقة في المنطقة العربية، ما يستلزم رؤوس أموال ومهارات إدارية، وزيادة القدرة على الابتكار التكنولوجي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مشاريع تجريبية وتشجيع المنافسة والاستثمار في البحث والتطوير والمشاريع المجتمعية.
- ينبغي أن تغتنم البلدان العربية فرص التعاون الإقليمي والشراكات بين القطاعين العام والخاص بالعمل معاً على توسيع أسواق الاستثمار والتجارة في تكنولوجيات وسلع وخدمات أكثر نظافة وكفاءة في القطاعات الرئيسية.
- تعزيز التكنولوجيات الزراعية القادرة على التكيّف التي يمكن أن تحدّ بفعالية من تغيّر المناخ ومخاطر الكوارث من خلال نَهجٍ متكامل يعزّز منعة الزراعة إزاء مخاطر المناخ والكوارث، ويحصّن سُبُل العيش والأمن الغذائي في المجتمعات الزراعية.
- الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرائدة (السحابة، والتكنولوجيا النانوية، والطائرات بدون طيار، والأجهزة النقالة، ونُظُم المعلومات الجغرافية، والذكاء الاصطناعي،

والاستشعار عن بُعد، وإنترنت الأشياء) التي ترسم آفاقاً جديدة لنُظُمٍ ذكية تحسّن من القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ وتسهم في تحقيق تنمية نظيفة وشاملة للجميع.

- تعزيز التعاون والشراكات مع وسائط الإعلام من أجل نشر المعارف والمعلومات المتعلقة بتغيّر المناخ باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي.
- نقل التكنولوجيا الخضراء واعتمادها وتكييفها حسب الطابع المحلي في مجالات حماية البيئة وحفظ الموارد وغيرها من المجالات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، مع التركيز على الاستخدام التجاري. وينبغي السعي إلى تحقيق ذلك من خلال سياسات شاملة بالتعاون مع الجهات المعنيّة والجامعات.
- النظر في التراث القيّم للمعارف والممارسات والتكنولوجيات لدى الشعوب الأصلية والاستفادة منه.
- دعم الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وإدارة النفايات من خلال النهوض باقتصاد التدوير وتشجيع الإنتاج الأكثر استدامة من أجل التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

4- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ

- تيسير وتبسيط الوصول إلى الصندوق الأخضر للمناخ والصناديق الأخرى، بما في ذلك عمليات الموافقة والدفع ودعم المشاريع الصغيرة.
- ينبغي أن تعمل الدول العربية على تعميم واحترام الالتزام الدولي بالتوزيع العادل والمنصف للموارد المالية، بما في ذلك المِنَح، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس.
- ينبغي أن تعمل الدول العربية بنَهج حافظة المشاريع في تقديم الطلبات إلى الصندوق الأخضر للمناخ وتطوير مجموعة مشاريع صلبة في حال لم تحظ جميعها بالموافقة. وفي نفس الوقت، ينبغي لها أن ترتّب بوضوح احتياجاتها حسب الأولوية، كشرط مسبق لوضع مقترحات التمويل.
- يجب إبقاء تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بعيداً عن السياسة.
- الدول العربية بحاجة إلى الدعم للوصول إلى مصادر التمويل العام الدولية للقطاعين العام والخاص وذلك للمساعدة على التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها.
- تخصيص مِنح مباشرة لدعم البلدان النامية في وضع مشاريع مقبولة لدى المصارف/قابلة للتمويل، لأن عددها غير كاف حالياً في المنطقة، وهذا شرط من الشروط الضرورية للحصول على التمويل من الصناديق الدولية. ويمكن لصندوق مخصص لإعداد المشاريع أن يسهم في تحرير الأموال من الصناديق القائمة.
- تعزيز تبادل المعارف بين الدول العربية للاستفادة من التجارب الناجحة في الحصول على تمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ.
- ينبغي أن تيسّر الحكومات الابتكار في آليات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، والأسواق ومنتجات الاستثمار مثل الصكوك الخضراء، والتمويل المختلط، والتأمين وتسهيلات إزالة المخاطر، وغيرها من منتجات التمويل المتخصصة التي تدعم الاستثمارات المحلية والدولية. وينبغي لها أيضاً أن تشجّع القطاعات على الاستثمار في المزيد من برامج التخفيف والتكيّف، بما في ذلك من خلال التدخلات في مجال السياسات، والحوافز المالية، ومشاركة القطاع الخاص.
- للشراكات مع القطاع الخاص أهميّتها، لكنها لا تُغني عن الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى، بما في ذلك المِنح، وأنواع أخرى من الشراكات، كما مع المنظمات غير الحكومية.
- ينبغي تعميم مراعاة تغيّر المناخ في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية للدول العربية لكي تؤخذ في الاعتبار في مخصصات الميزانية الوطنية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، ومواءمة الجهود في

مجال التنمية المستدامة. ينبغي للدول العربية أيضاً أن تتابع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للطاقة المتجددة، وتدرجها في الخطط والميزانيات الوطنية.

- ينبغي توجيه تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ إلى مشاريع التكيُّف والتخفيف الشاملة، وزيادة تمويل جهود التكيّف من أجل تكافؤ أفضل بين التخفيف والتكيّف.

5- بناء القدرات

- تصميم برامج لبناء القدرات كعمليّة طويلة الأجل قوامها الطلب مع التركيز على مشاركة النساء والشباب، وضمان رصدها بشكل فعال.
- تعزيز قدرة صانعي القرارات وواضعي السياسات الوطنية في مجال العمل المناخي، لا سيما قدرتهم على تناول أوجه الترابط بين القطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ.
- بناء قدرات واضعي السياسات على العمل المناخي والتفاوض وسُبُل الحصول على التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ.
- تطوير قدرات المؤسسات والمهنيين في المنطقة العربية للاستفادة من تقييمات تغيّر المناخ وموارد التكيّف معه وقواعد البيانات المتاحة في المنطقة، مثل المركز الإقليمي للمعارف (لمبادرة ريكار) وقاعدة المعارف الإقليمية، فتسهم في توجيه العمل المناخي، وتقييم قابلية التأثر، ووضع تدابير للتكيّف على المستوى الوطني.
- تعزيز القدرات في نُظُم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإدارة مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والإقليمي من خلال خطط الاستعداد لحالات الطوارئ التي تشمل مشاركة عامة الناس.
- تعزيز قدرة الحكومات، بما في ذلك المنظمات الإحصائية الوطنية، على حساب الخسائر الناجمة عن الكوارث ورصد المؤشرات التي يعتمدها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية في إطار سِنداي. وينبغي الربط بين قواعد البيانات الوطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث ونظام رصد إطار سِنداي لفهم مخاطر تغيّر المناخ وجهود تعزيز القدرة على الصمود في المنطقة.
- ينبغي أن تيسّر المراكز العربية للأرصاد الجوية والمناخية والهيدرولوجية التبادل الحرّ للبيانات لدعم عمليات تقييم تقلّب المناخ والتحليل والبحث في مجال تغيّر المناخ. وينبغي تعزيز قدرات مقدمي الخدمات المناخية ومكاتب الأرصاد الجوية الوطنية لتحسين تقديم الخدمات التي يحتاجها المستخدمون. ويشمل ذلك تطوير القدرات المؤسسية في مجال التحاليل النوعية والكمية والرصد وإتاحة البيانات المتصلة بالمناخ ونشرها.
- تطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتشمل تدابير التكيّف والتخفيف والتصدي للتحديات المناخية الجديدة التي تواجهها المنطقة العربية.
- تحسين النُظُم التعليمية لزيادة الوعي وتشجيع التغيّر في السلوكيات لدعم السياسات المتصلة بالمناخ في الدول العربية، وتحسين المناهج الدراسية المتعلقة بتغيّر المناخ على المستوى الجامعي.
- تمكين اللجان الوطنية المعنية بتغيّر المناخ ومواصلة تطوير قواعد المعارف التي تملكها، بما في ذلك من خلال التدريب أثناء العمل.
- ينبغي تطوير المراكز العربية المعنيّة بالمناخ وتحسين التشابك فيما بينها لتقديم البحوث والتحاليل ذات الصلة فتستند إليها سياسات العمل المرتبطة بالمناخ.

- ينبغي تكييف المؤشرات لملاءمة نُظُم المستقبل، بما في ذلك الرصد والتقييم ووضع مؤشرات جديدة تبيّن الترابط بين المياه والغذاء والمناخ، والاستثمارات في الطاقة النظيفة والأشكال الأخرى من الطاقة التي تراعي شؤون المرأة.
- تمكين وتوعية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام بالأنشطة المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الجهود الوطنية التي تدعم التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.
- لا بد من حملات إعلامية للتوعية بالمعلومات المتعلقة بتغيّر المناخ وتيسير الحصول عليها. ويسهم توسيع نشر الموارد المعرفية والرسائل الرئيسية لتكون في متناول عامة الناس في تعزيز الالتزام بقضايا المناخ.